Nazih N. Ayubi
Over-Stating the Arab State: Politics and Society in the Middle East
(London; New York: I. B. Tauris, 1995), xiii, 514 p.

تضخيم الدولة العربية: السياسة والمجتمع في الشرق الأوسط

هبة رؤوف عزت

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية،
جامعة القاهرة.

ـ ١ ـ

لماذا تسمي هذه الدول نفسها «عربية»، ورغم ذلك تتفرق في عشرين دولة؟ ولماذا سعت هذه الدول للوحدة، ورغم المحاولات المتتالية فشلت؟ ولماذا يصدر عن النخب الحاكمة خطاب سياسي قومي أو اشتراكي، ورغم ذلك فهي نخب تحتكر السلطة ولا تمثل الجماهير؟».

هذه هي بعض الأسئلة التي يبدأ بها نزيه أيوبي، الأكاديمي الجاد والأستاذ في العديد من الجامعات الأوروبية، ورئيس برنامج دراسات الشرق الأوسط بجامعة اكستر بانكلترا، كتابه القيم والذي يضعه الباحث في النظم العربية ودراسات الشرق الأوسط في مكتبته بجوار كتابات هدسون ووتربري ولوشياني. يدور الكتاب حول الدولة العربية، ويقترب محاولاً فهمها وتحليلها من منظور الاقتصاد السياسي، وأطروحته الأساسية أن الدولة في العالم العربي ــ وتركيا وإيران ــ هي دولة باطشة لكنها ليست دولة قوية، وعلى رغم اتساع حجم البيروقراطية والجهاز الأمني فيها، إلا أنها ضعيفة في تعبئة الشعوب أو جمع الضرائب أو كسب الحروب. والكتاب هو بحث مفصل في الاجابة عن العوامل والأسباب وراء هذا التناقض. وفي مقدمته يوضح نزيه أيوبي أن هدفه كان بيان تميز المنطقة العربية ولكن ليس انفرادها، لذا فإن مفاهيم وأدوات تحليلية تستخدم في دراسة مناطق أخرى تصلح لفهم الظاهرة السياسية فيها، كما أن العكس أيضاً صحيح، فدراسة المنطقة قد تزود الباحث في الدولة أو في أنماط الإنتاج وغيرها من القضايا بمفاتيح نظرية وتحليلية تصلح لفهم دول أخرى في العالم الثالث، ناشداً بذلك انفتاح مجال دراسات الشرق الأوسط على غيره من دراسات المناطق والنظم.

ـ ٢ ـ

في كتابه الذي يمتد على مساحة أحد عشر فصلاً وخاتمة، يبدأ الكاتب بفصل أول يطرح فيه الإطار النظري والجدل بشأن «الدولة» في الكتابات المعاصرة مبيناً مقصده من استخدام كلمة «تضخيم الدولة» في العنوان، وهو أن الدولة في سبيل تحقيق السيطرة وفي محاولة منها لتنفيذ برامج التنمية توسعت في مساحات عديدة، وفي

الوقت ذاته فإن قدرة هذه الدولة وكفاءتها لم تثبتا فاعلية في أداء وظائفها، فقد تضخمت الدولة إذاً في حجمها، أما تقويم أدائها ومدى إنجازه فيظلان محور النقاش في هذا الكتاب.

ويوسع نزيه أيوبي من إطاره النظري ليضم مفاهيم من المدرستين الألمانية والإيطالية، بل يؤكد أهمية كتابات نظرية عربية في مجال البحث في «الدولة» يضعها بجوار غرامشي وأودونيل وغيرهما ليصيغ مدخلاً ثرياً يتمحور حول مفهوم «التوليف» (Articulation). فمفتاح فهم النظم العربية والشرق أوسطية أيضاً أنها تحمل سمات وخصائص أكثر من نمط مثالي، وأن الدولة فيها ملامح تجمع بين أكثر من مرحلة تاريخية مرت بها الدولة في الغرب، وهو ما يسري أيضاً على نمط الإنتاج والتشكيلات الاجتماعية. مثل تلك الظاهرة لا يمكن فهمها في إطار نظري بسيط، بل في إطار نظري مركب يدرك هذه الطبيعة «التوليفية» المعقدة، كما أن درجة نمو المؤسسات وعلاقة المجتمع بالدولة تفرضا في نظره استخدام مفهوم «التعاضدية» كمفهوم محوري يعكس هذه الخصائص.

ويبدأ الباحث في الفصل **الثاني** بتطبيق هذه الخلفية النظرية على الدولة العربية الإسلامية التي تطورت في نظره بتطور أنماط الإنتاج فيها وما صاحبها من نمو في التشكيلات الاجتماعية، وهي أنماط الإنتاج التي يقدمها كالتالي: نمط الإنتاج الآسيوي الذي تسيطر فيه دولة مركزية ويقوم اقتصاده على الاكتفاء الذاتي؛ ونمط الإنتاج البدوي ـ التوسعي في الدولة الإسلامية والذي طوره ابن خلدون، ويقوم على الأبوية والتراكم الكمي للثروة، من دون طفرة نوعية؛ ونمط الإنتاج القرابي ـ الإقطاعي الذي ظهر بعد اتساع الدولة الإسلامية بالفتح وبرز في ظل الدولة الأموية؛ ونمط الإنتاج الإقطاعي ـ التجاري في ظل الدولة العباسية ومرحلة النهضة الإسلامية؛ ونمط الإنتاج العسكري ـ الاقطاعي في ظل الدولة العثمانية، ثم يوضح كيف تتداخل هذه الأنماط في الدولة العربية القطرية ودور العامل الثقافي الايديولوجي و«الفرق» و«الأقليات» ووزنها.

وفي الفصل **الثالث** يقدم الكتاب عرضاً تحليلياً تاريخياً لنشأة الدولة القطرية إبان المرحلة الاستعمارية، ويتناول نماذج محددة في هذا الخصوص من المغرب والمشرق ومصر والخليج. ثم يدلف في الفصل **الرابع** إلى الفكر القومي ودوره في صياغة الفكر العربي حول الدولة والأمة بدءاً من المدرسة اللغوية ـ التاريخية، مروراً بمدرسة القومية الاشتراكية، ثم محاولات الوحدة السياسية، وانتهاءً بالعودة إلى الشعور القومي من دون طموحات وحدوية، مؤكداً محورية «الدولة» في الفكر القومي العربي، وأولوية العامل السياسي، وثانوية العوامل الاقتصادية والاجتماعية. ويعتبر الأيوبي أن هذا هو ما صبغ الفكر العربي في مراحل عديدة بالرومانسية السياسية، وحال دون تحقيق الوحدة المنشودة، وكما فعل في الفصل السابق، فإنه يتناول نماذج من تجارب الوحدة الوظيفية، ومنها تجربة مجلس التعاون الخليجي، ويحلل أسباب غلبة الاعتبارات الأمنية على الاعتبارات السياسية والاقتصادية فيه، وأثرها في ذلك. ويختتم الكاتب هذا الفصل بتحليل البنية الطبقية في الوطن العربي، وبالإشارة إلى تميزها بغياب برجوازية رائدة تقود الوحدة، وبثقل دور الدولة في تجارب الوحدة التي تتأسس في جوهرها على بنية اجتماعية واقتصادية افتقدتها البلدان العربية.

ـ ٣ ـ

أما في الفصل **الخامس**، فيدرس المؤلف البناء الاجتماعي لأنماط الإنتاج المختلفة، موضحاً كيف أن المساحة بين الدولة

والمجتمع كانت تاريخياً مليئة بالتشكيلات والوحدات الفاعلة من نقابات أهل المهن والعلماء والأعيان ومؤسسات، كالوقف، ولكن التطور الاقتصادي أدى إلى غياب حدود فاصلة بين الطبقات، أو إلى ما يشبه حالة «السيولة» والضعف لكلٍ من البرجوازية والبروليتاريا، وهي خريطة زادت من تعقيدها الحقبة النفطية، وما أحدثته من تغيير في دول النفط وغيرها من دول العمالة المهاجرة.

ويؤكد نزيه أيوبي أن التعاضدية هي الصيغة التي تنشأ من تلك التغيرات كمحاولة من قبل الدولة للسيطرة، ومحاولة من قبل الجماهير للاحتماء بأبنية ومؤسسات وسيطة، ناقداً الكتابات الغربية التي لم تر في الهيئات والمؤسسات التعاضدية سوى أشكال «تقليدية» أو «شمولية»، متجاهلة تاريخ المنطقة وتطورها الاجتماعي والاقتصادي ودور الدولة فيها، ويميز في هذا السياق بين تعاضدية مركزها الدولة كما في نماذج مصر وسوريا والعراق والجزائر، وتعاضدية مركزها الجماعة (لعل أبرز نماذجها اليمن).

وفي الفصلين **السادس والسابع** على التوالي يدرس الباحث النظم «الثورية» ثم النظم «الثروية»، وهو لا يرى في الدولة الاشتراكية (سوريا والعراق ومصر الناصرية) ملامح حقيقية لدولة اشتراكية تتأسس على ايديولوجيا، وتشيد مؤسسات سياسية وبنية اقتصادية على المبادئ الاشتراكية، بل يحللها كدول «راديكالية شعبوية» وظفت الخطاب الايديولوجي، ويدرس كيف فعلت ذلك، والقوى الاجتماعية التي تحالفت معها الدولة والمجتمع دونما صراع طبقي بين العمال وأصحاب الرأسمال كما في التحليل الطبقي الكلاسيكي. ثم يدرس الدولة «الثروية» التي احتفظت على رغم القشرة المدنية الظاهرة بخصائص اقتصاد رعوي تحول إلى اقتصاد ريعي منذ اكتشاف النفط وتركيبة التعاضدية ـ القبلية التي تشكل الحياة السياسية، مع دراسة لمستقبل هذه التركيبة في ظل صعود طبقة وسطى ذات مطالب سياسية خاصة بعد انخفاض عائدات النفط نتيجة حروب الخليج.

وينتقل الكاتب في الفصل **الثامن** الى مناقشة دور العسكر في السياسة العربية، مشيراً بالأرقام والاحصاءات إلى أن الإنفاق العسكري في الدول العربية يفوق نظيره في أية منطقة أخرى، وهو ما يعطي الجيش وضعه المحوري في الحياة السياسية الذي تطور في ظل العقد الأخير إلى دور محوري في الحياة الاقتصادية بمشاركته الضخمة في الصناعات المدنية وتقديم الخدمات. كما يتطرق الأيوبي إلى دور الجيش في مرحلة الخصخصة والتحالفات الاجتماعية ـ السياسية الناشئة، وذلك في دراسة لمصر بشكل خاص، ثم يستعرض التحالف العسكري ـ القبلي في الدول «الثروية»، ومستقبله في بقية صفحات الفصل.

ـ ٤ ـ

ويتحول المؤلف في الفصلين **التاسع والعاشر** إلى دراسة البيروقراطية المتضخمة وطبيعتها ودورها السياسي الذي تركز في السيطرة بدلاً من التنمية، متناولاً في تحليل كمي (وكيفي) تطور البيروقراطية العربية التي لم تحقق فاعلية في الأداء الاقتصادي على نحو فتح المجال لانتقادها والدعوة الى تقليصها في ظل الخصخصة. وتعد النقطة الأخيرة لب الفصل العاشر، حيث يؤكد المؤلف أن التحول كان بضغوط دولية، وليس بفعل عوامل داخلية، وأن مسلمة كون الاستثمار الخاص أكثر ربحية من القطاع العام في حاجة الى مراجعة اقتصادية، لأنها قبلت بضغوط سياسية دولية وليس بدراسات اقتصادية جادة. ويدرس آليات هذا التحول في مصر وتونس وسوريا والعراق والأردن والجزائر ودول

الخليج، ويتأمل في تغير شبكة التحالفات السياسية في ظل هذا التحول وما تؤدي إليه من فقدان الفئات الاجتماعية الدنيا مميزاتها في المرحلة المسماة بالاشتراكية، وما يترتب على ذلك من عدم استقرار سياسي واضطرابات مثل اضطرابات الخبز في تونس، والاضطرابات العمالية في مصر، مع إشارة إلى الفروق بين الدول المختلفة في نظرة مقارنة في نهاية الفصل.

وفي الفصل **الأخير** يتناول نزيه أيوبي آفاق الديمقراطية في المنطقة ومسيرتها في العقد الأخير الذي يرى أنه شهد تغيرات لا يمكن إنكارها، إلا أن الطموح الديمقراطي يجب أن يتدعم بقوى اجتماعية وثقافية تدافع عنه، وتدفعه في كل مرحلة إلى الأمام، مشيراً إلى الإسلامية التي تُتهم بأنها ضد الديمقراطية. ويؤكد الباحث مرة أخرى، كما في الفصل السابق، أن التحول إلى الديمقراطية (مثل التحول إلى الخصخصة) جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية وطبيعة المناخ الدولي، ولم يكن حصاد تراكم عوامل داخلية، وهو ما جعله في بعض الحالات مجرد ديكور تجميلي من دون مضمون حقيقي، إلا أن بروز المجتمع الأهلي مؤشر ايجابي يجب عدم إغفاله، ويستعرض تجارب الانفتاح السياسي (النسبي) في مصر والعراق وسوريا والأردن والخليج، مع دراسة لـ «الحالة اليمنية». ويختتم الفصل بتساؤل حول إمكانية تحول قوى المعارضة الإسلامية إلى قوى ديمقراطية بمرور الوقت مقارناً إياها بالحركات الدينية الغربية، وبخاصة الكالفينية:

«هناك نتيجة يجب أن تكون واضحة بعد هذا التحليل، وهي أن علاقات الدولة والمجتمع ليست لعبة صفرية، فكل من الدولة والمجتمع يمكنه النهضة سوياً، بل لا بديل من ذلك، وهذا هو الدرس الذي يجب أن تعيه النخبات السياسية العربية، وفي أسرع وقت ممكن».

بهذه الخلاصة ينهي نزيه أيوبي كتابه الرصين الذي وفى فيه بوعده أن يفتح دراسات المنطقة العربية على الأطر النظرية الغربية في تحليل «الدولة»، لكنه لم يحقق الوعد الآخر، وهو بيان كيف يصلح هذا الكتاب نموذجاً نظرياً لتحليل مناطق أخرى. وربما كان ينوي ذلك في دراسة قادمة، لكن القدر لم يمهله ليرحل عن عالمنا بعد صدور هذه الدراسة الجادة، وكأنه أراد لها أن تكون علامة على طريق دراسة «الدولة» في الوطن العربي تحفز الباحثين للاجتهاد والاعتزاز بقدرة الأكاديمي العربي على التنظير والتحليل... وقد كانت كذلك □